مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES
وحدة الفكر السياسي المعاصر

مسارات

نشرة شهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر
تُعنى بقراءة وتحليل أهم الأحداث السياسية
في العالم الإسلامي

الجزائر
انتخابات رئاسية محسومة
وصراعات مراكز القوى

مقدمة
الأزمة السياسية
مراكز القوى المتصارعة
إصلاحات دستورية مؤجّلة
التهديدات
انتخابات محسومة النتائج وحراك شعبي متنام
خاتمة

عدد مارس ٢٠١٤م

تعيشـ الجزائر هـذه الأيام على وقع تجاذبـات وصراعات بين مراكـز القوى، وتنامي حالات الفرز والاصـطفاف السياسـي بين المقاطعين للانتخابات والداعين للمشاركة فيها، ويتناول هذا العدد من مسـارات الاسـتعدادت التي تشـهدها الجزائـر للانتخابات، وردود الفعـل التي أثارها ترشّـح الرئيس بوتفليقة لولاية رابعة رغم تدهـور وضعه الصحّي. هذا إلى جانـب الدور الذي قامت بـه أجهزة الاستخبارات في كواليس السباق الرئاسي. كما تم تحليل وجهة نظر بعض الأقطاب السياسية الجزائرية بخصوص هذه الانتخابات وتقييمها لحكم بوتفليقة طوال ١٥ عاماً. هذا إلى جانب التصدّي لظهور حراك شعبي بمناسبة هذه الاستحقاقات، ومحاولة الأحزاب الاستفادة منه وتوجيهه.

17 ابريل 2014

الإنتخابات الجزائرية... أبرز المرشحين

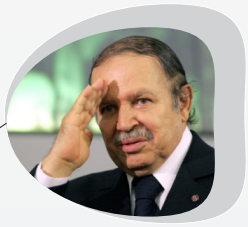

عبدالعزيز بوتفلية

يترشح لتولي ولاية رابعة بعد ١٥ سنة في الرئاسة.

علي فوزي رباعين

طبيب عيون، ينحدر من عائلة من المقومين للإستعمار الجزاري، من الجزائر العاصمة. يترشح للمرة الثالثة. حقوقي، ورئيس حزب «عهد ٥٤».

لويزة حنون

من مواليد ولاية جيجل(شرقي الجزائر العاصمة) في أسرة متواضعة، المستوى التعليمي جامعية، تعمل موظفة.
بدأت نشاطها السياسي منذ ١٩٧٩م. اعتقلت أكثر من مرة في الثمانينيات بسبب نشاطها السياسي.
الأمينة العامة لحزب العمال الجزائري منذ مؤتمر ٢٠٠٣.
شخصية نقابية وحقوقية جزائرية. انتخبت عضوة في البرلمان سنة ١٩٩٧م. تترشح للرئاسة للمرة الثالثة منذ ٢٠٠٤م.

عبد العزيز بلعيد

من مواليد منطقة باتنة، شرق الجزائر العاصمة. حاصل على دكتوراه في الطب وبكالوريوس في الحقوق. عرف بنشاطه في الحزب الحاكم، والمنظمات الشبابية
نائبا في البرلمان لولايتين. استقال من حزب جبهة التحرير الوطني واسس سنة ٢٠١١م حزب «جبهة المستقبل».

موسى تواتي

من مواليد ولاية المدية، تدرج في سيرته بين الإنخراط في السلك العسكري، والأمني والوظيفي المدني، ودراسة الاقتصاد. نشط لمدّة طويلة في جمعيات وروابط أبناء الشهداء. رئيس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية. يترشح للمرّة الثالثة.

علي بن فليس

من مواليد باتنة، غرب الجزائر العاصمة. عمل في سلك القضاء، وهو الآن محام. كما نشط في جمعية حقوقية. شغل منصب وزير، ونائب بالبرلمان، ورئيس الحملة الإنتخابية لبوتفليقة في رئاسيات ١٩٩٩م. عيّن رئيسا للحكومة سنة ٢٠٠٠م. وأمين عام حزب جبهة التحرير سنة ٢٠٠١م. ترشح للرئاسة لأول مرّة سنة ٢٠٠٤م.

مقدمة

تعيش الجزائر هذه الأيام على وقع الاستعدادات للانتخابات الرئاسية التي من المفترض أن تتم يوم ١٧ إبريل القادم. وقد أعلن عن ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للرئاسة بعد شكوك وسجالات أثارتها حالته الصحيّة المتدهورة منذ أشهر، وكذلك غيابه شبه التام عن الظهور في وسائل الإعلام وقلّة توجهه المباشر للشعب الجزائري.

إن تقدّم الرئيس بوتفليقة بأوراق ترشحه رسميا لدى المجلس الدستوري يفترض أن يضع حدا للسجالات حول أهليته لتولي فترة رئاسية رابعة، وكذلك حول المرشح الرسمي لحزب جبهة التحرير، وحول ما إذا كان لا يزال يمثل رجل المرحلة بالنسبة لمختلف مراكز القوى في الدولة، وفي نظر الطبقة السياسية الجزائرية. لكن الأمر لايبدو كذلك، إذ أن التجاذبات بين ممثلي مختلف أجنحة النظام تواصلت سواء حول طبيعة المرحلة، والتحديات والتهديدات التي تواجهها الجزائر، وتطلعات قطاعات واسعة من الشعب، أو بخصوص المحصّلة النهائية لحكم الرئيس بوتفليقة الذي استمر مدّة ١٥ سنة.

ومهما يكن من أمر، وعلى الرغم من الهدوء النسبي الذي تعيشه الجزائر بالمقارنة مع بقية دول المغرب العربي التي شهدت ثورات، وانهيار أنظمة (تونس وليبيا)، أو مظاهرات ضخمة أسفرت عن إصلاحات (المغرب وموريتانيا)، يلاحظ المتابع لأوضاع هذا القطر اعتراف جهات عدّة في السلطة أو المعارضة بوجود أزمة سياسية عميقة. إلا أن الجميع يتخوف من فراغ سياسي وإمكانية الانزلاق إلى وضع يشبه ما آلت إليه الأمور في بعض دول «الثورات العربية».

وقد بدأت معالم الوضع الحالي -الذي يسبق الانتخابات الرئاسية مباشرة -ترتسم منذ بداية الحديث عن إمكانية ترشح بوتفليقة لفترة رئاسية رابعة، رغم وضعه الصحّي الحرج والمتدهور، ورغم طول مدّة بقائه في الرئاسة، ورغم كثرة الاحتجاجات واتساع المعارضة لحكمه، ولترشحه مرة أخرى للرئاسة. إلا أن الأمر يتجاوز مسألة الاستحقاقات المقبلة. فالأطراف الفاعلة اليوم على الساحة السياسية، الشعبية منها والحزبية، والفاعلون الذين يعبرون عن آرائهم ومواقفهم ومطالبهم وتطلعاتهم، عديدون ومتنوعون. وهم من داخل ومن خارج النظام الحاكم. وهذا يعبّر عن أزمة حقيقية تشمل الدولة والمجتمع.

الأزمة السياسية:

تعترف كل الأطراف الفاعلة اليوم في الجزائر بوجود أزمة سياسية شاملة، وأن الأمر يتطلب ليس فقط إصلاحات، بل تغييرات جوهرية. وهذا التوصيف نجده لدى المعارضة كما لدى النظام وأركانه.

- فزعيمة حزب العمّال اليساري لويزة حنون، والمرأة الوحيدة المرشّحة للرئاسة تحدثت مؤخرا عن «أزمة سياسية خطيرة تهدد وحدة واستقرار الجزائر». وهي تتفق في ذلك مع أطراف وجهات عدّة، ليست بالضرورة كلها معارضة أو معادية للنظام القائم، وخاصة للرئيس بوتفليقة. كما أن بعضها ينتقد بعض سياسات الدولة، في هذا المجال أو ذاك، في حين يذهب البعض الآخر إلى نقد بنية النظام نفسه، وآليات اتخاذ القرار فيه، وعدم قدرته على الإستجابة لتطلعات الأجيال الجديدة.

فهذه جميلة بوحيرد (٧٤ عاما)، أحد رموز حركة التحرر الوطني الجزائري في عهد الاستعمار الفرنسي تعود مؤخرا وتنتقد الفساد والرشوة، وعدم محاسبة المسؤولين الفاسدين، كما تندد بالحد من حريات المجتمع المدني... إن رأي وتصريحات مثل هذه الشخصية الوطنية الجزائرية له أهميته ورمزيته، وهو أن الطبقة الحاكمة اليوم والتي تستند إلى الشرعية الثورية

التاريخية في الجزائر أصبحت متهمة بالفساد والعجز والتدهور، وتهديد الوحدة الوطنية واستقرار الدولة من قبل «المجاهدين « أنفسهم، أي جيل المقاومين للاستعمار الفرنسي. وفي حين يعيش ما تبقى من جيل الرعيل الأول من «المجاهدين» الجزائريين في ظروف مادية صعبة، تتهم الطبقة الحاكمة بالإستثراء. هذا ما عبرت عنه جميلة بوحيرد باسم المقاومين الجزائريين في رسائلها إلى الرئيس بوتفليقة (الرسالة التي نشرت في صحيفة الوطن سنة ٢٠٠٩م). وعبّرت في الأشهر الأخيرة عن مساندتها لمن يرفضون الفترة الرئاسية الرابعة للرئيس بوتفليقية ودعت إلى التظاهر ضد ترشحه للرئاسة.

هذا الموقف نجده لدى بعض الشخصيات الجزائرية التي تحملت مسؤوليات كبيرة في الدولة. فرئيس الحكومة السابق مولود حمروش (رئيس وزراء في عهد الرئيس بن جديد بين ١٩٨٩-م ١٩٩١م، ومرشح منسحب للرئاسة المقبلة) يرى

مولود حمروش

ولد سنة ١٩٤٥م (من محافظة سكيكدة) ، شارك في حرب التحرير الجزائرية. حاصل على ماجستير في العلوم السياسية. تقلّد منصب رئيس حكومة بين ١٩٨٩م و١٩١٩م في ظل رئاسة الشاذلي بن جديد. عرف برجل الإصلاحات السياسية والاقتصادية. إذ شهدت الجزائر في ظل حكومته اتساع دائرة الحقوق والمواطنة. أعلن ترشحه للرئاسيات لسنة ٢٠١٤م ظنا منه أن الرئيس بوتفليقة لن يترشح، لكنه انسحب من السباق الرئاسي بعد اعلان ترشح هذا الأخير. وهو ضد ولاية رابعة لبوتفليقة، ومناهضا بحدّة لحصيلة رئاسة هذا الأخير. يمتلك الرجل رؤية ومشروعا واضحا للإصلاحات العميقة التي تحتاجها الجزائر دولة ومجتمعا. كما يحظى بثقة قطاعات واسعة من الطبقة السياسية من الموالاة والمعارضة، وكذلك في صفوف المؤسسة العسكرية.

أن البلاد تعيش « وضعا مأساويا و تقلّص قدرة السلطة على معالجته» (حوار مع صحيفة الخبر، ٢٤ مارس ٢٠١٤م). ويرى أن الدولة تعيش أزمة مؤسسات: « البلاد برأيي تواجه وضعا خطيرا، وتتخبط في أزمة طال أمدها وترتب عليها الكثير من الأمراض مست مؤسسات جوهرية، ومست عمل الإدارات الحكومية إلى درجة أن الحكومات المتعاقبة عجزت عن إدارة شؤون البلاد وعن تنفيذ قراراتها. والأدهى من كل هذا أن أدوات الرقابة ألغيت، والحكومة غير قادرة على إقامة رقابة على أعمال إداراتها، فما بالك بالمؤسسات الدستورية الأخرى، كالمجلس الدستوري ومجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة وغيرها من المؤسسات التي توجد في حالة عجز تام عن القيام بأي عمل رقابي» (صحيفة الخبر، ٢٤ مارس، ٢٠١٤م). لذلك أبدى معارضته لفترة رئاسية رابعة لبوتفليقة وذكر أن: «نظام الرئيس بوتفليقة يتفكك وأنه ساقط لا محالة». وفي ندوة صحفية عقدها بالجزائر العاصمة يوم ٢٧ فبراير ٢٠١٤م أكّد أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية في هذا البلد دون مساندة الجيش، ودعا الجيش إلى المساعدة في التخلّص من نظام بوتفليقة. وكان يعتقد في مطلع هذه السنة أن يكون مولود حمروش محل توافق بين أركان النظام وبعض أحزاب المعارضة حتى يترشح للرئاسة، إلا أن ذلك لم يتم، وفوجئ في النهاية بترشح الرئيس بوتفليقة. ويعلم مولود حمروش، وهو ابن النظام، أن الرئيس يكون عادة محل توافق بين مؤسسات النظام في شقها السياسي (حزب جبهة التحرير وبعض الأحزاب الأخرى التي يطلق عليها أحزاب الإدارة) وشقها الأمني العسكري المتمثل في هيئة الأركان ومؤسسة الاستخبارات. إلا أن حمروش فضل في النهاية سحب الترشح على الرغم من تشكل شبكة جمعيات وشخصيات وحتى أحزاب لمساندته.

ثم وفي النهاية دخل على خط معارضة بوتفليقة وتوصيف أزمة الدولة في عهده الرئيس السابق الأمين زروال (١٩٩٤-١٩٩٨م) الذي نشر رسالة في أربع صفحات موجهة إلى الشعب الجزائري بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٤م بخصوص الانتخابات الرئاسية المقبلة. في هذه الرسالة حدد موقفه، وبطريقة غير مباشرة، من ترشح الرئيس بوتفليقة لفترة رئاسية رابعة، كما أبدى رأيه في محصلة رئاسة بوتفليقة طوال الخمس عشرة سنة التي حكم فيها. ويبدي الأمين زروال معارضة لترشح بوتفليقة للرئاسيات المقبلة دون تسميته مباشرة، ويشير إلى عدم أهلية بوتفليقة من الناحية الصحية، وذلك بتعرضه للشروط المعنوية

والبدنية التي يشترط أن تتوفر في الرئيس. كما بين أسباب رفضه للتعديل الدستوري الذي أدخله الرئيس بوتفليقة سنة ٢٠٠٨م على المادة ٧٤ المتعلقة بعدد العُهد الرئاسية. علما أن الرئيس زروال هو من أدخل هذه المادة في الدستور سنة ١٩٩٦م لتحديد عدد الولايات الرئاسية في حركة إصلاحية من طرفه في اتجاه تداول سلمي على السلطة. كما رفض توجيه انتقادات علنية للمؤسسة العسكرية، في إشارة إلى تصريحات سعداني (الأمين العام لحزب جبهة التحرير الحاكم) التي استهدفت الجنرال توفيق. وقال أن هذه الانتقادات استهدفت إضعاف جهازي الدفاع والأمن الوطنيين.

إلا أن الحزب الحاكم، والرئيس بوتفليقة نفسه يرى أيضا أن البلاد تمر بمرحلة دقيقة من تاريخها. وأن ما حققه الرئيس بوتفليقة طوال المدّة الطويلة لحكمه من إصلاحات سياسية، وأمن واستقرار بعد العشرية الدامية التي مرت بها الجزائر (عشرية التسعينيات من القرن المنقضي) لا يكفي. على الرغم من قانون «الوئام المدني» وهو شكل من إشكال المصالحة الوطنية، الذي تم بمقتضاه وضع حد للاقتتال الدائر آنذاك في البلاد. كما تدرك الطبقة الحاكمة أن البلاد تعيش عدّة مشكلات وأزمات، بما في ذلك «شيخوخة» الطبقة الحاكمة منذ مطلع الستينيات، وعجزها عن التجدد والتواصل مع مجتمع أكثر من ٧٠٪ من أبنائه هم في سن دون الثلاثين. ولعل هذا ما جعل الرئيس بوتفليقة يقول قولته الشهيرة: «جيلنا طاب جنانه" (في خطاب له في شهر مايو ٢٠١٢م)، ويقصد بذلك أن جيل الإستقلال انقضى زمانه، وعليه أن يسلّم البلاد لأجيال جديدة.

❖❖❖

مراكز القوى المتصارعة

– ثم جاءت تصريحات عمار سعداني لتكشف مدى تعقيد العلاقة بين أركان النظام نفسه، وفي أعلى هرم السلطة المدنية والعسكرية. ففي يوم ٣ فبراير ٢٠١٤م هاجم الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، الجنرال توفيق في حوار مع الموقع الإخباري « كل شيء عن الجزائر »، حيث اتهم الجهاز الذي يرأسه الجنرال توفيق (واسمه الحقيقي محمد مدين) بالعجز في حماية مصالح البلاد واهم الشخصيات في الدولة. ويذكر أن الجنرال توفيق يقود جهاز الإستخبارات المسمى « دائرة الإستعلام والأمن» منذ ١٩٩٠م. ومنذ ذلك التاريخ وقعت العديد من الأحداث الأمنية الخطيرة التي أحرجت الدولة الجزائرية في الداخل والخارج. والتي يتحمل مسؤوليتها في النهاية جهاز الإستخبارات هذا. والنقد الموجه علنا للجنرال توفيق يتضمن إشارة مباشرة إلى ما سماه عمار سعداني الفشل »في حماية الرئيس محمد بوضياف (اغتيل سنة ١٩٩٢م) وفي حماية عبد الحق بن حمودة (الأمين العام

الجنرال توفيق

واسمه الحقيقي محمد مدين (٧٥ عاما) قائد المخابرات الجزائرية(دائرة الاستعلام والأمن)، من مواليد منطقة سطيف شرق الجزائر العاصمة. كانت بداياته في ظل الاستعمار الفرنسي ضمن الجيش الشعبي الجزائري. بعد الإستقلال أرسل إلى روسيا وتخرج من مدارس الكي جي بي. ثم تدرّج في مراتب عسكرية، وأمنية ودبلوماسية. عيّن على راس المخبرات سنة ١٩٩٠م برتبة جنرال، ثم رقي لرتبة لواء، وسنة ٢٠٠٦ رقي مرة ثانية لرتبة فريق. يعد منذ مطلع التسعينيات أقوى رجال البلاد نفوذا في الدولة. وهو ضد ولاية رابعة لبوتفليقة.

لاتحاد العمال اغتيل سنة ١٩٩٧م) كما فشل في حماية رهبان نيجيريين (تم خطف سبعة رهبان سنة ١٩٩٦م من مدينة المدية) وقواعد النفط في الجنوب وموظفي الأمم المتحدة.« كما ذكر أيضاً محاولة اغتيال الرئيس بوتفليقة في مدينة باتنة سنة ٢٠٠٧م. ولم يكتفي بالإشارة إلى كل هذه الأحداث التي تمثل فشلا ذريعا لجهاز الإستخبارات، ذهب سعداني إلى اتهام هذا الجهاز باختراق كل مفاصل الدولة « مما يعطي الإنطباع أن الحكم في الجزائر ليس مدنيا» بحسب قوله، وقال» إنهم (أي عناصر الإستخبارات) في كل مكان، في البلديات، والرئاسة، وفي الأحزاب السياسية». واتهم الجنرال توفيق بزعزعة الحزب الحاكم عن طريق العقداء التابعين له في جهاز الاستخبارات. وقد شهد الحزب الحاكم في السنوات الأخيرة صراعات عدّة بين قياداته حول منصب الأمين العام. وأضاف سعداني: « هذا لا يمكن أن يؤدي إلى دولة مدنية». وفي مجرى حديثه هذا طالب الجنرال توفيق بالاستقالة (انظر موقع علامات أونلاين، ٢٠١٤/٠٢/٣م). وقد انتشرت هذه التصريحات بسرعة فائقة في مختلف وسائل الإعلام الجزائرية والدولية، وذلك لأنها أول مرّة في تاريخ الجزائر تقوم جهة مدنية مسؤولة بتوجيه نقد علني للمؤسسة العسكرية أو الأمنية، وبمثل هذه الحديّة، وتحميلها مسؤولية تردي الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد. بل أكثر من ذلك، مع الإشارة إلى الجنرال توفيق بالإسم.

يوجد بالتأكيد صراع بين الموالين للرئيس بوتفليقة، والموالين للجنرال توفيق. وأن هذه التصريحات (التي أدلى بها سعداني) تعكس مدى انزعاج الطبقة السياسية الجزائرية من الوصاية التي تمارسها المؤسسة العسكرية على الدولة منذ الإستقلال. كما تعكس أيضا صراعا يبدو أنه نشب في السنوات الأخيرة بين الفريق الرئاسي ومؤسسة الإستخبارات. وبحسب ما رشح من معطيات، ينتمي عمّار سعداني إلى الدائرة المقرّبة من الرئيس عن طريق شقيق هذا الأخير سعيد بوتفليقة. إلا أن الرئيس بوتفليقة استطاع منذ سبتمبر ٢٠١٣م أن يدخل بعض التعديلات على المؤسسة العسكرية والأمنية أدت حتما إلى تعزيز سلطته في مواجهة الجنرال توفيق. وقد استهدفت التعديلات الأجهزة التي تتشكل منها الإستخبارات العسكرية. فعمد إلى تغيير المسؤولين على مديريتي الأمن الداخلي والأمن الخارجي. وقد جاء ذلك بعد تعديلات أخرى شملت مديرية الصحافة والإعلام والتي كانت تابعة للإستخبارات، وكذلك مديرية أمن الجيش، لكن بوتفليقة ألحقهما بقيادة الأركان والتي جعل على رأسها نائب وزير الدفاع، بعد أن كانت تابعة للمؤسسة التي يرأسها الجنرال توفيق.

وقد جاءت كل هذه التعديلات في سياق تغييرات تمت قبلها على مستوى الحكومة، وشملت تغيير وزير الداخلية، ووزير الدفاع. وقد رأى الكثير من المحللين في كل هذه التغييرات التي قام بها الرئيس بوتفليقة تمهيدا لترشحه لولاية رابعة او لترشيح أحد المقربين منه. وذلك في اتجاه استمرارية النهج والسياسات التي سلكها منذ تقلده منصب الرئاسة.

إلا أن هذا لا يمنع رؤية التعديلات على ضوء مسألتين أخريين. أولاهما أن جهاز الإستخبارات فشل فعلا في الكثير من المرات في الوقاية من عمليات إرهابية، كما فشل أيضا في التصدي لعمليات أخرى ميدانيا. ولعل آخرها عملية «تيغنتورين» بمنطقة عين أمناس يوم ١٦ يناير ٢٠١٣م (جنوب شرق الجزائر). إذ ذكرت مصادر إعلامية أن جهاز الاستخبارات استبعد القوات العسكرية المرابطة في المنطقة، وفضل التعامل مع الخاطفين من قبل عناصره الذين تدخلوا بطريقة غير مدروسة راح ضحيتها الخاطفين والرهائن الذين كان بعضهم من جنسيات أجنبية يعملون في قطاع الغاز.

من جهة ثانية، تحمّل بعض الجهات السياسية والعسكرية جهاز الاستخبارات في تدهور الوضع في شمال مالي، حيث تكاثرت الجماعات الإرهابية، وامتدت سيطرتها، وهذا مكن فرنسا من مبررات تدخلها العسكري الذي لا يتناسب والسياسات الإقليمية للجزائر. وقد سبق التدخل الفرنسي في مالي سنة ٢٠١٣م عملية اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مدينة غاو سنة ٢٠١٢م. علما أن بعض التحليلات تذهب إلى ان الاستخبارات الجزائرية اخترقت الكثير من الجماعات التي تنشط في شمال مالي والصحراء الجزائرية. وتتهم ايضا أنها قد تكون اصطنعت بعضها بطريقة غير مباشرة. وبذلك تكون قد أسهمت منذ التسعينيات من القرن المنصرم في إيجاد مناخ مناسب لانتشار الإرهاب وفي النهاية التدخلات الأجنبية

في المنطقة. وفي كل الحالات، ثمة معلومة مؤكدة هي أن هيئة الأركان غير راضية على أداء جهاز الاستخبارات، وأنها تحمله كل الإخفاقات التي ذكرت سابقا.

والجدير بالذكر أن التنافس بين هيئة الأركان وجهاز الإستخبارات يعود إلى مطلع سنوات الألفين. إذ شهدت التسعينيات تعاونا وتكاملا بين المؤسسة العسكرية والإستخباراتية في القضاء على الجماعات المسلحة وحركة التمرد التي كانت تنشط من الجبال بعد الغاء نتائج الانتخابات في مطلع التسعينيات. وحققتا نجاحات تذكر في هذا السياق. وكان ذلك بفضل تحول المؤسسة الأمنية والعسكرية إلى الجهة التي تصنع كل النظام السياسي الجزائري، وتحدد ملامحه، وتعين رجالاته... لكن مع بداية الألفية الثانية ظهر نزاع حول الصلاحيات بين هيئة الأركان وجهاز الاستخبارات، وصادف أن كان ذلك مع وصول بوتفليقة إلى السلطة. ويبدو أن العلاقات بين هيئة الأركان والاستخبارات ساءت أكثر منذ ٢٠٠٦م عندما تم الإعلان عن فضيحة فساد استفاد منها الكثير من كبار القيادات العسكرية في البلاد والتي يطلق عليها (Bowen and Root Condor). وهي شركة بين سونطراك الجزائرية والشركة الأمريكية (Halliburton)، والتي يمتلكها حينها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني (Dick Cheney)، أو له فيها أسهم كبيرة. وقد تأسست هذه الشركة الجزائرية الأمريكية سنة ١٩٩٤م، ومنحت الكثير من الصفقات التابعة لوزارة الدفاع، وقطاع النفط والغاز، والمناجم... وتذهب الكثير من المصادر السياسية والإعلامية إلى أن القضية كشفت على العلن من طرف رئيس الوزراء أويحيى وبإيعاز من الجنرال توفيق، والمستهدف هو مجموعة من الضباط الكبار وبعض المسؤولين المدنيين المقربين من الرئيس بوتفليقة وعلى رأسهم أخاه سعيد بوتفليقة. وكان المطلوب آنذاك إقالة وزير الطاقة المقرّب من الفريق الرئاسي. ثم تتالت عمليات كشف ملفات الفساد، وآخرها التي استهدفت مباشرة وزير الطاقة، وتم إعلانها قبل الانتخابات الرئاسية بثمانية أشهر. وتذهب كل التحليلات إلى أن الجنرال توفيق/ قائد الاستخبارات استخدم كل هذه الملفات لمنع بوتفليقة من الترشح لولاية رابعة. وجاءت التعديلات التي أدخلها الرئيس على الأجهزة الاستخباراتية والمؤسسة العسكرية للحد من نفوذ دائرة الجنرال توفيق، ونقل تبعية بعض صلاحيات الاستخبارات إلى هيأة الأركان واستحداث جهاز استخبارات عسكري.

في الأثناء، وفي سياق نوع من التعامل مع التداعيات المحلية والاقليمية وعد الرئيس بإجراء إصلاحات دستورية وسياسية تستجيب لتطلعات المعارضة وشريحة الشباب وقطاعات واسعة من الشعب الجزائري في عملية استباقية لمنع انتقال موجة الثورات العربية إلى بلاده.

❖❖❖

إصلاحات دستورية مؤجّلة

تنقسم الطبقة السياسية الجزائرية والرأي العام بخصوص إجراء إصلاحات دستورية جديدة. ويظهر ذلك في تباين المواقف المعلنة من قبل أركان السلطة، وأحزاب الموالاة والمعارضة من مسألة تحوير بعض مواد الدستور. خصوصا أنها كانت منتظرة منذ مطلع سنة ٢٠١١م، لا سيما أن الرئيس بوتفليقة وعد بها في سياق ما يشبه الاستجابة لمطالب المعارضة وقطاعات واسعة من الرأي العام. وتشكلت من أجلها لجنة متخصصة لوضع مقترح التعديلات. إلا أنها لم تتم.

وكانت من بين المسائل التي أثارت معارضة واستياء الكثير التعديل الدستوري الذي تم سنة ٢٠٠٨م والذي شمل أساسا المادة ٧٤ من الدستور إذ أصبح ينص على أن مدّة الولاية الرئاسية تكون ٥ سنوات، ولم يتم النص على عدد الولايات الرئاسية، مما

يفتح المجال للرئيس للترشّح لعدد غير محدود، وبالتالي هو شبه رئيس مدى الحياة. لذلك كان أحد مطالب المعارضة يتمثل في تعديل هذه المادة والنص على عدد محدد من الولايات.

وجاءت وعود الرئيس بإدخال إصلاحات سياسية عميقة في خطاب وجهه للشعب الجزائري يوم ١٥ إبريل سنة ٢٠١١م. وأشار إلى أن هذه التعديلات ستعزز الممارسة الديمقراطية وتوسع دائرة الحريات. وأنها ستتوج في السداسية الأولى من سنة ٢٠١٢م بتعديل دستوري واسع. وبذلك يكون قد وعد بتحقيق مشروع إصلاح شامل.

ويلاحظ أن هذا الخطاب الواعد جاء في خضم تحركات وتظاهرات قامت بها أعداد كبيرة من الشباب الجزائري في العاصمة ومختلف المحافظات للإحتجاج على غلاء المعيشة والمطالبة بإصلاحات سياسية. وكان ذلك ابتداء من مطلع يناير سنة ٢٠١١م. واستمرت هذه التحركات المحرجة للسلطة لعدّة أسابيع، إلا أنها لم تتحول إلى انتفاضة شاملة تهدد استقرار الدولة. وهي تستلهم تجربة البلدان المجاورة التي ثارت ضد أنظمتها.

إلا أنه لا يمكن أيضا استبعاد هذه الإصلاحات عن سياق صراع الأجنحة داخل السلطة، وخاصة بين ما يمكن ان نطلق عليه الجناح المدني في مواجهة الجناح العسكري. وذلك على خلفية الانتخابات الرئاسية الوشيكة، والنقاش الدائر حول ترشح الرئيس بوتفليقة من عدمه.

أما على المستوى الإقليمي فيمكن الإشارة إلى أن هذه الوعود الإصلاحية جاءت في سياق تحولات جذرية ناتجة عن الثورات والاحتجاجات التي اودت في كل من تونس ومصر ثم ليبيا إلى سقوط أنظمة كان بعضها يعد حليفا للنظام الحاكم في الجزائر. في حين استطاع الملك المغربي احتواء الاحتجاجات في بلده بالتوجه نحو تحقيق تعديلات دستورية هامة أوصلت فيما بعد المعارضة إلى رئاسة الحكومة.

وتم في الجزائر في شهر مايو من السنة ذاتها تعيين لجنة استشارية من قبل رئيس الجمهورية للتباحث مع الأحزاب والشخصيات الوطنية ومختلف فعاليات المجتمع السياسي والمدني حول جملة القوانين المقترحة للتعديل والمراجعة بما فيها مراجعة الدستور.

وبدأت اللجنة أعمالها من ٢١ مايو إلى ٢١ يونيو في صورة اجتماعات مع مختلف القوى السياسية والمدنية الفاعلة على الساحة. ثم عرضت التقارير الخاصة بالإصلاحات على الحكومة ونوقشت في البرلمان.

إلا أن بعض الأحزاب رفضت المشاورات من بدايتها، مثل جبهة القوى الاشتراكية وغيرها... كما تم استبعاد أحزاب من قبل السلطة مثل حزب جبهة الإنقاذ المحظور.

وتشكلت اللجنة المكلفة بالتعديل الدستوري في شهر ابريل ٢٠١٣م على أن يطرح التعديل الجديد قبل نهاية ٢٠١٣م. والتزم الرئيس بوتفليقة بأن تستند اللجنة إلى الاقتراحات التي قدمتها الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني إلى لجنة المشاورات السياسية في مايو ٢٠١١م. وكانت الإصلاحات التي بشّر بها الرئيس بوتفليقة تتعلق بقانون الجمعيات والأحزاب، وقطاع الإعلام... ولذلك شهدت سنة ٢٠١٢م سن عدّة قوانين متعلّقة بتنظيم الحياة السياسية والحقوق والحريات العامة من بينها قانون الأحزاب، وقانون الإعلام...

وقد تشكلت اللجنة من أساتذة جامعيين ويترأسها الخبير في القانون الدستوري عزوز كردون، وتضم وزير العدل السابق غوتي مكامشة، وبوزيد لزهري والخبير في القانون الدستوري عبد الرزاق زوينة، والمختصة في القانون الدستوري فوزية بن باديس.

وقد وجهت المعارضة انتقادات حادة للآلية التي اتبعها الرئيس لإصلاح النظام وتعديل الدستور، بتكليف لجنة من المتخصصين القانونيين الذين يرأسهم أحد وزرائه السابقين. وترى المعارضة أنه يفترض أن تشكل هيئة تأسيسية ويتم إشراك مختلف أحزاب المعارضة والمجتمع المدني. وفي خضم هذه الانتقادات والاستعدادات للانتخابات تم العدول عن إجراء تعديلات دستورية كانت مقررة في شهر ديسمبر ٢٠١٣م. وتم إرجاؤها إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية. في حين اعتمدت القوانين الخاصة بالأحزاب والإعلام. وعلى أساسها ظهرت عشرات الأحزاب وعدّة وسائل إعلام جديدة. وكانت السلطة تؤجل دائما الإصلاحات متذرعة بالمخاطر والتهديدات المحدقة بالبلاد من داخلها وخارجها. وكانت الإشارة تتم دائما لتفاقم ظاهرة الإرهاب في المنطقة، وانتشار الجماعات المسلحة سواء في الصحراء، أو على الحدود الشرقية مع ليبيا وتونس. هذا إلى جانب الهاجس المستمر في الشعور بتهديدات داخلية تمس الوحدة الوطنية.

التهديدات

إن المتابع للأحداث في الجزائر يلاحظ وجود نزاعات أفقية تشق المجتمع مثلما توجد صراعات عمودية بين المجتمع والدولة. اشرنا سابقا إلى ما يحدث من تباين مواقف ومصالح داخل المؤسسات الحاكمة ذاتها. وهنا نشير إلى بعض المخاطر التي تهدد فعلا الوحدة الوطنية.

إذ تشهد الجزائر من حين إلى آخر مشادات، ومناوشات وأحيانا نزاعات دموية بين التنظيمات التقليدية على خلفية قبلية، أو عرقية وطائفية مختلفة. ويلاحظ أن هذه الأحداث تكاثرت منذ نهاية الثمانينات وخاصة أثناء التسعينيات، وهي جارية إلى حد الآن. إذ شهدت منطقة القبائل انتفاضة سنة ٢٠١١م، جاءت في صورة عصيان مدني للمطالبة باعتبار الأمازيغية لغة رسمية بعد اللغة العربية.

وفي صيف سنة ٢٠٠٤م شهدت تخوم ولايتي تياريت والبيض (جنوب غرب الجزائر) نزاع حول منابع المياه وأراضي المراعي. وكادت الأوضاع تتطور إلى مواجهة مسلحة بين أبناء القبائل المتجاورة.

ولعل المواجهات التي تتم في غرداية تمثل أحدث النزاعات ذات البعد الطائفي العرقي في الجزائر. والأحداث التي جرت في نهاية شهر مارس ٢٠١٤م ليست سوى حلقة من سلسلة مواجهات بين السكان الأمازيغ الإباضيين (المزابيين) والعرب (الشعانبة) المالكية. وهي تعود إلى أواسط الثمانينيات، وكانت قد تجددت سنة ٢٠٠٨م. وأسبابها تتمثل في إشكال بسبب توزيع أراضي بين الأهالي من قبل الدولة. وكل طرف يتهم الآخر أن السلطة تمالئه وتحابيه في مواجهة الطرف المقابل، وكل طرف يدعي أنه لم يستفد من تنمية المنطقة مثل الطرف الآخر، وأنه يعاني أكثر مشاكل اجتماعية واقتصادية... وعادت الأحداث لتنفجر سنة ٢٠١٣م وتعجز الدولة في إخمادها إلى اليوم.

هذا إلى جانب ظهور مشكلات متعلقة بانتشار التنصير والتشييع في البلاد على نطاق واسع، وهو أمر مقلق ومحرج للسلطة. بل حدثت في مدينة وهران، سنة ٢٠١٣م، أحداث تواجه فيها سلفيون وشيعة. ويخشى أن تتكرر هذه الأحداث. وهي في الحقيقة تهدد وحدة النسيج الاجتماعي والثقافي للبلاد.

وتشير بعض التحليلات إلى أن الأطراف المتنازعة داخل السلطة كثيرا ما تلجأ إلى إثارة مثل بعض هذه الإشكالات لتوحي بوجود مخاطر تهدد وحدة البلاد، ثم تشير السلطة إلى أطراف أجنبية واستعمارية وراءها. ويأتي ذلك في سياق تصفية حسابات بين مراكز القوى داخل السلطة. فلا يمكن فهم عجز السلطة في إخماد أحداث غرداية الدامية والتي استمرّت عدّة أشهر، وراح ضحيتها قتلى وجرحى بالعشرات إلا في ضوء الخلافات التي تشق الطبقة الحاكمة ومراكز القوى.

❖❖❖

انتخابات محسومة النتائج وحراك شعبي متنام

وعلى مثل هذه الخلفية من النزاعات والصراعات الأفقية والعمودية تجري الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والتي يتنافس فيها ٦ مرشحين، وإن كانت الأمور تبدو محسومة مسبقا لمرشح النظام الذي هو الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وأهم المرشحين المستقلين هو رئيس الحكومة السابق علي بن فليس، إلا أن حظوظه محدودة رغم دعمه من قبل حوالي ٢٥ حزبا، والعشرات من الجمعيات، وشق من أطر حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، والرئيس السبق الأمين زروال.

مواقف حزبية متعارضة

لقد انقسم الشعب الجزائري إلى ٣ أقسام بخصوص الانتخابات، قسم مشارك وداعم لهذا المرشح أو غيره. وهؤلاء عموما منضوون في الأحزاب القريبة من السلطة أو التي اندمجت بصورة ما في النظام على هيأته الجديدة والقديمة. وقسم آخر مقاطع، وهي أحزاب تعتقد أن نتائج الانتخابات محسومة وأن المشاركة لا تنفع البتة بقدر ما تمنح العملية الانتخابية مصداقية رغم أنها شكلية وغير سليمة. وفي هذا الجانب نجد أحزابا إسلامية ولبرالية ويسارية والتي أسست في مطلع شهر مارس ٢٠١٤م تنسيقية لمقاطعة الانتخابات. ومن بين الشخصيات والأحزاب المنضوية في هذه الجبهة يمكن ذكر أحمد بن بيتور، رئيس الحكومة السابق، والمرشح المنسحب من الرئاسيان، وحزب النهضة، وحزب «حركة مجتمع السلم»، وحزب «جيل جديد»، وحزب التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب العدالة والتنمية. في حين وقف حزب تجمع القوى الاشتراكية موقفا غامضا. إذ نشر بياناً يوم الجمعة ٧ مارس ٢٠١٤م ذكر فيه أن المشاركة والمقاطعة للانتخابات المقبلة غير مجدية. ودعا إلى إيجاد توافق وطني من جديد وتحديد روزنامة مرحلة انتقالية. وبذلك يكون موقفه يمثل طرفا ثالثا نظرا لأهميته التاريخية وامتداده خاصة في منطقة القبائل.

حراك شعبي: بركات ورفض

في الأثناء ظهرت حراكات شعبية معارضة لترشح الرئيس لفترة رئاسية رابعة ورافضة المشاركة في انتخابات تدعي أنها ستكون مزورة. ولعل أهم هذه الحراكات هي حركة «بركات».

- **حركة «بركات»:**

حركة بركات (وتعني باللهجة الجزائرية « كفاية») ، ظهرت على السطح مباشرة بعد الإعلان عن ترشح بوتفليقة لفترة رئاسية رابعة. وتقودها مجموعة من الحقوقيين والإعلاميين والمثقفين الشباب. يتظاهرون كل يوم خميس في وسط العاصمة أمام الجامعة. تبدو أنها حركة مدنية غير متحزبة، لكنها تتلقى مساندة بعض الأحزاب والسياسيين، والمثقفين. وهي حركة نخبوية ومحدودة الانتشار جغرافيا، أي أنها في بدايتها محصورة في الجزائر العاصمة. في حين يتردد على لسان بعض الإعلاميين أن الحركة قد تكون وراءها بعض الجهات المتنفذة والتي تخوض صراعا خفيا مع الرئيس بوتفليقة نفسه. الحركة تتوسع أيضا على الشبكة العنكبوتية، وتتكاثر أنصارها. والوجه البارز يتمثل في السيدة أميرة بوراوي، طبيبة وناشطة حقوقية. كان أول خروج لها إلى الشارع يوم ٢٢ فبراير ٢٠١٤م. ثم ظهرت الحركة يوم ٢٤ فبراير. وتم توقيف أميرة على إثر الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها الحركة يوم ٦ مارس.

ثم أصدرت الحركة بيانا بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٤م، تقول فيه أنها تأسست يوم ١ مارس، بالجزائر العاصمة،

وحددت أهدافها كالآتي: ترفض »الحقرة (امتهان المواطن) والتهميش والرشوة والفساد والأساليب القمعية للنظام ومصادرة وتزوير التاريخ والعبث والاستغلال والتلاعب بثوابت ومقومات الأمة» .وتعرّف نفسها بصفتها:» قوة اقتراح وعمل من اجل إيجاد حل سياسي سلمي مدني توافقي للخروج من الأزمة التي سببها النظام وسائلها العملية التظاهرات السلمية والمرافعة العقلانية والحوار الجاد والبناء مع جميع الأطياف السياسية الناشطة التي تشاركها في تحقيق مشروع المجتمع المنشود وترفض كل أنواع العنف«.

وقد طالب بيان الحركة بنظام جمهوري و مرحلة انتقالية و دولة مدنية و رفض الانخراط في مسعى دعاة الفترة الرئاسية الرابعة لأنه: « احتقارا للشعب و لا يمكنه أن يكون مخرجا للازمة الدورية التي تعيشها بلادنا منذ ١٩٦٢». وعاد البيان ليقف عند الظروف التي دفعت « بركات « إلى العلن وساحة الاحتجاج وليشير أنها تأسست « في خضم سياق سياسي سيطرت عليه صراعات مريرة داخل نظام وصل إلى نهايته ويريد فرض استمراريته كبديل وحيد ممكن ضمن مسار انتخابي».

إلى جانب ذلك ظهرت حركة أخرى أطلق عليها «جبهة رفض»؟

- **جبهة رفض:**

تأسست يوم ١٣ مارس ٢٠١٤م وتضم الجبهة التنسيقية الوطنية لعائلات المخطوفين، وحركة الثامن من مايو، والجبهة

الوطنية لحماية الثروة ومكافحة الفساد. وفي بيانها التأسيسي دعت إلى التغيير الجذري للنظام القائم بكل الطرق السلمية. ودعت في بيانها التأسيسي: « كل الخيرين من أبناء هذا الوطن على اختلاف مشاربهم إلى الالتفاف حول هذه المبادرة وتحمل مسؤولياتهم السياسية والأخلاقية من أجل إنقاذ هذا الوطن الذي نشترك فيه جميعاً من العبث ومن المغامرة والمقامرة بمستقبل شعبه وهي مستعدة للتعاون مع كل المكونات السياسية والمدنية وفق الثوابت المذكورة أعلاه». وقد بدأت تحركاتها يوم السبت ١٤ مارس ٢٠١٤م بالجزائر العاصمة، رافعة شعارات ترفض الفترة الرئاسية الرابعة لبوتفليقة، وتدعو إلى مقاطعة الإنتخابات. إلا أن هذه الحركة لم تنل الحظ نفسه من التغطية الإعلامية الدولية والمحلّية التي حظيت به حركة « بركات».

❖❖❖

خاتمة

تتجه الجزائر نحو انتخاب الرئيس بوتفليقة لفترة رئاسية رابعة رغم مرضه الذي جعل منه رجلاً ومقعداً أكثر منه زعامة وطنية قادرة على أداء مهامها في إطار تمتعها بقدراتها البدنية الكاملة. لذلك لا يتوقع مفاجآت في هذه الإستحقاقات. كما لا ينتظر أن يحقق المرشح المنافس علي بن فليس اختراقا كبيرا، رغم تواصله مع كل الأوساط الغاضبة والساخطة على النظام ورئيسه. ومن بين هذه الأوسط المشار إليها يمكن ذكر اتصاله ببعض قيادات جبهة الإنقاذ الإسلامية المحظورة.

لكن بعد الانتخابات يتوقع حدوث تعديلات دستورية لاستحداث منصب نائب الرئيس الذي يبدو أنه سيعيّن فيه السيد مولود حمروش، رئيس الحكومة الإصلاحي السابق، والذي يحظى بقبول لدى كل الأطراف، سواء داخل النظام، أو المؤسسة العسكرية، أو المعارضة. وهو رجل يمتلك مشروعا وطنيا إصلاحيا متقدما، مع احترامه لدور المؤسسة العسكرية وأهميتها في تاريخ واستقرار البلاد، لكنه يؤمن بدولة مدنية ومؤسسات ممثّلة، ومنتخبة وفاعلة، وذات مصداقية. وإلى حد الآن يبدو أن الرجل يمثل مستقبل وآمال الجزائريين وخاصة منهم القوى التي تطمح إلى إفساح المجال لأجيال جديدة، وتجربة سياسية جديدة تقوم على الشرعية الانتخابية وليست الشرعية الثورية التاريخية لجيل الاستقلال.

المراجع

- أحزاب القطب الوطني تدعوالى ارجاء تعديل الدستور الى ما بعد رئاسيات ٢٠١٤
رابط الموضوعhttp://cutt.us/bu6RO
- "أحزاب المحفظة" .. اعتماد وختم وفاكس ٢٥ يوليو ٢٠١٣م، http://cutt.us/Aq8X
- النظام الجزائري يتجه نحو تعديل الدستور للتشبث بالسلطة، http://cutt.us/QCZu
- تعديل الدستور الجزائري.. مناورة نظام «بوتفليقة» لتفادي «الربيع العربي» http://cutt.us/gRKLn ٢٠١٣،٠٤،٢٠
- ٢٠١١. سنة إصلاحات التغيير الهادئ، ٣٠، ١٢، ٢٠١١م، http://cutt.us/awlw
- تفحي بولعراس: مشروع تعديل الدستور الجزائري: السياق والمواقف ، والاحتمالات الممكنة. مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣م. http://cutt.us/KxyAQ
- تغييرات كبرى داخل أجهزة مخابرات الجيش الجزائري، الصحراء تاميز: http://cutt.us/GSu4
- عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١م.
- Lahouari Addi. Contributions: Marche. Etat et société en Algerie. Le Soir d'Algerie. 28. 01. 2013.
- Chebira Boualem. IDE et developpement en Algerie. http://cutt.us/xs9d
- صحف ومواقع إخبارية
- صحيفة النهار الجزائرية
- صحيفة الخبر الجزائرية
- صحيفة الوطن الجزائرية
- صحيفة المساء الجزائرية
- جريدة الشرق الأوسط
- صحيفة لوموند الفرنسية
- صحيفة ليبيراسيون الفرنسية
- صحيفة لوفيغارو الفرنسية
- موقع كل شيء عن الجزائر
- موقع الجزائر ٢٤
- وكالة الحدث الدولية
- موقع: Le soir d›Algerie
- موقع : Algeria Wach : francais

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٧٦٤ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)

بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com